



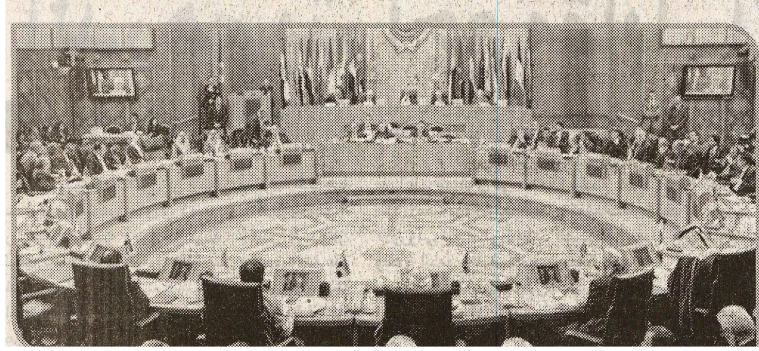
القمة العربية الـ28 بالأردن... قضايا ساخنة أمام القادة العرب في ظل متغيرات وتحديات إقليمية ودولية

عمان (ومع) الحسين لعوان

لعملية السلام»
وقال وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء الأردني، ممدوح العبادي، من جهته، «إن الأردن سيركز على جعل القضية الفلسطينية النقطة الأولى لمحاورات القمة تبعاً لقرنها الجغرافي والتاريخي ومركزية القضية» معرباً عن تفاؤله بأن تخرج قراراتها بشكل أقوى وراي موحدة حول إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، إضافة إلى ذلك، ستكون معاناة الشعب السوري والأزمة السورية، التي دخلت عامها السابع، وشيبت في فدان أكثر من نصف مليون شخص، وجرح وإصابة مئات الآلاف الآخرين، وتهجير أكثر من أربعة ملايين سوري، حاضرة بقوة على أجندة ملفات القمة العربية، خاصة أمام غياب مؤشرات واضحة عن قرب إيجاد حل لهذا الوضع غير المسبوق في العالم العربي. وفي هذا الإطار، يرى محللون سياسيون أن العرب اليوم في هذه المرحلة الحساسة في أمس الحاجة لتعزيز التعاون بوضع حد للمساساة الإنسانية التي يعيشها الشعب السوري، ولهذا النزاع الذي اكتوت بذره أكثر من دولة عربية وأثر على المنطقة ككل وأدى إلى استنزاف مفراتها البشرية والمالية وقررتها، وساهم في انتشار ظاهرة الإرهاب، مؤكداً على ضرورة التركيز على واقع استضافة اللاجئين السوريين خلال أعمال القمة، وما ترتب عليه من ضغوطات طالت مختلف القطاعات المعيشية والمجتمعات المحلية المستضيفة للاجئين.
وأكد وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، خلال الدورة الـ 147 لمجلس وزراء الخارجية العرب المنعقدة مؤخراً بالقاهرة، أن استمرار تقديم الدعم للاجئين السوريين يشكل استثماراً في مستقبل المنطقة وأمنها، وقال «أنا أن نترك مئات الآلاف من الأطفال اللاجئين ضحية للعنصرية والجهل واليأس، فيستغل الضاللون بؤسهم، إما أن توفر لهم ما يستحقون من رعاية وتعليم وتمكين فيكونون الجيل الذي سيبني بناء وطنه وقمنا بعود إليه»
ومما ليشك فيه أيضاً أن تحدي الإرهاب وتداعياته، الذي كان محط إجماع عربي ودولي في مواجهته، سيجلب باهتمام كبير لدى الزعماء العرب في القمة خاصة أنه يشكل خطراً استراتيجياً على المنطقة برمتها، وهو ما يتطلب التفكير بشكل جدي في إيجاد آليات وسبل كفيلة لإخراج المنطقة من التآتون التي وقعت فيها في ظل تصاعد واستشراف هذه الآفة وخطورتها، وكذا اتساع نطاق أهدافها الخطيرة التي فتحت بالمنطقة وشعوبها.

المواطنة لصالح وإلزام لا هدف لها سوى العبث بالعقول وبسط الهيمنة»
وتحمل قمة عمان على عاتقها إيجاد حل لقضايا حاسمة في مقدمتها القضية الفلسطينية، قضية العرب الأولى والمحورية، ومحاربة الإرهاب والقتل، والأزمة السورية، والأوضاع في العراق واليمن وليبيا، إضافة إلى التعاون والتنسيق العربي المشترك لإخراج المنطقة من الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية الراهنة، وتعزيز الهوية والثقافة العربية وسبق للمعامل الأردني، الملك عبد الله الثاني، أن أكد أن قضايا المنطقة وفي مقدمتها القدس والقضية الفلسطينية والأزمة السورية والأوضاع في العراق وسوريا ومخاربة التطرف والإرهاب تشكل أبرز محاور القمة وشدد في الوقت ذاته «على ضرورة تفعيل العمل العربي المشترك وتوحيد الصف العربي» في هذه الفترة الفاصلة، بما يعكس الدول العربية من مواجهة التحديات، خصوصاً في ظل ما يشهده العالم من متغيرات سياسية»
وفي ذات السياق، يرى متابعون للشأن العربي أن انعقاد القمة العربية في الأردن، بجوار الأراضي المحتلة، يعكس فرصة للتركيز بشكل أكبر على القضية الفلسطينية والتأكيد مجدداً على تبنين العرب بمبادرة السلام التي تطرح حلاً شاملاً ودائماً للنزاع غدت كل الدول العربية ودعمه منظمة التعاون الإسلامي، لاسيما في ظل التحولات التي تواجهها مع وصول الإدارة الأمريكية الجديدة واتخاذها الكامل لإسرائيل، وعلى هذا الأساس دعوا إلى إيجاد سبل من شأنها إقناع الإدارة الأمريكية الجديدة بالموقف العربي الموحد تجاه القضية الفلسطينية، والضغط عليها للمحافظة على ما تبقى من خيار «حل الدولتين»، الذي يتعرض لتدمير ممنهج من قبل الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة التي تُصرب بعرض الحائط كافة الاتفاقيات والقرارات الدولية.
وشددوا أيضاً على أهمية أن تقوم الدول العربية بتكثيف جهودها في المحافل والمؤسسات والمنظمات الدولية لإبراز خطورة ما تتعرض له مدينة القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي، ووضع حد للممارسات والانتهاكات الإسرائيلية التي تشكل عقبة كبيرة أمام تطبيق حل الدولتين وفي هذا الصدد، قال وزير الدولة لشؤون الإعلام الأردني، محمد المومني إن «القضية الفلسطينية لها أهمية لمكانتها العربية والإسلامية ولا يتنازلها بالمصالح العليا للعرب والمسلمين بشكل عام ولأردن بشكل خاص» وستكون لها الأولوية في مناقشات القمة، متوقفاً «أن نعيد القمة الإلق لهذه القضية المركزية خاصة بعد تراجع الاهتمام بها وتعثر عملية السلام في ضوء المواقف والسياسات الإسرائيلية المتشددة والمناوئة

توجه الاندفاع إلى منطقة البحر الميت بالمملكة الأردنية الهاشمية، حيث تعقد الدورة الثامنة والعشرون للقمة العربية السنوية يوم الأربعاء المقبل، لاسيما أمام التحديات والأوضاع العربية الصعبة التي تستدعي تضافر الجهود لتعزيز وحدة الصف العربي وبلورة رؤى مشتركة لإيجاد حلول لإزمات وقضايا المنطقة. وتكسي القمة العربية، التي انطلقت اجتماعاتها التحضيرية يوم 23 مارس الجاري، والتي تتواصل يوم غد بإجتماعات مجلس وزراء الخارجية العرب، أهمية خاصة في وقت يواجه فيه العالم العربي تحديات مصيرية، وفي ظل تغيرات إقليمية وعالمية مستمرة، أبرزها التجاذب والتنافس بين أبرز القوى الدولية، وتحديات اقتصادية وأمنية كبيرة، كما أنها تأتي مع حاجة الدول العربية الماسة لاستعادة زخم العمل العربي المشترك كإطار لمواجهة التحديات المختلفة، وأمام الظروف والتحديات الراهنة، فسعى قمة عمان لمواصلة جهود البحث عن حلول لمخالف القضايا العربية، والولوج إلى مرحلة جديدة يتطلع إليها أبناء الأمة العربية لحقن الدماء ولم الشمل وتحقيق الأمن والاستقرار، إضافة إلى تعزيز التكامل الاقتصادي العربي.
وفي هذا السياق، أعرب محللون ومسؤولون سياسيون عن أملهم في أن تساهم القمة «في صياغة حالة عربية جديدة تخرج العالم العربي من حالة التمزق والتشرذم»، معتبرين أن «حالة التشنج العربي تجعل التحدي أكبر في قمة عمان، لجهة لم الشمل ووحدة الصف»
وكان جلالة الملك محمد السادس قد تساهل في الخطاب السامي الموجه للدورة الـ 27 للقمة العربية العادية المنعقدة في 25 يوليوز المنصرم بالعاصمة الموريتانية نواكشوط، حيث قال جلالتة «حتى كانت التفرقة مصدر قوة، وهل يمكننا فرادى أن نواجه التحديات المشتركة، دون أن يكمل بعضنا البعض»، مضيفاً جلالتة «ألم توقعنا الحلول الجاهزة المستعارة والتفريعات الغضاضة المبتذلة، والزعات الانفصالية، في تشردم لا حد له ولا نهاية، حتى تصبح الدولة هي الحي أو الحارة»
وجنر جلالة الملك من انتشار نزعات الانفصال وانعكاساتها على السيادة الوطنية في الدول العربية، حيث قال جلالتة «ألم نداس سيادة الدولة بذريعة الدفاع عن مذهب أو طائفة أو شعار معين، ويضحي بروح



النفط، يبرز الملف الاقتصادي بقوة، حيث يعتبر محللون اقتصاديون أن القمة تأتي في ظروف إقليمية ودولية تدعو لضرورة حفر البات التعاون الاقتصادي وصولاً إلى التكامل الذي يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية ويعزز مكانتها إقليمياً ودولياً. وأغريبوا عن أملهم في أن تواصل قمة عمان العمل على تعزيز مسيرة العمل التنموي الاقتصادي العربي المشترك وأطر التعاون بين الدول العربية، مؤكدين أن موضوع الاستثمارات البينية يعد من أكثر الجوانب التي على القمة أن توليها أهمية متزايدة، خاصة أنها تصل بالكاد إلى 20 في المائة من مجموع الاستثمارات العربية. وفي ذات السياق، شدد وزير المالية الأردني الأسبق، محمد أبو حمور، على أهمية التجارة العربية البينية التي تشكل ما يقارب 12 في المائة من إجمالي التجارة العربية، وبالتالي يجب أن تحظى بما تستحقه من رعاية وعناية، مبرراً أن الأمر يتطلب تعزيز اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومواصلة العمل لاستكمال متطلبات الاتحاد الجمركي العربي.

وأمام انتشار هذه الظاهرة وانعكاساتها على الأمن والاستقرار في المنطقة، فإن الأمر يتطلب تعزيز الجهود الإقليمية والدولية لمكافحةها، من خلال متابعة تنفيذ الاتفاقيات العربية والإستراتيجيات في هذا المجال، وكذا القرارات الصادرة عن القمة العربية ومجالس الجامعة العربية على المستوى الوزاري. فضلاً عن إعداد تصور شامل حول كيفية القضاء على هذه الآفة. كما تفرض ملفات وقضايا أخرى نفسها على جدول أعمال القمة العربية، أهمها مناقشة دعم المصالحة الوطنية الشاملة في العراق بما يضمن حقوق كل مكونات الشعب العراقي في وطن آمن ومستقر. وتعزيز جهود إعادة الأمن والاستقرار لليمن استناداً إلى مخرجات مؤتمر الحوار الوطني والمبادرة الخليجية والياتها التنفيذية وكذا قرار مجلس الأمن 2216، فضلاً عن بحث جهود تحقيق المصالحة الوطنية بين الفرقاء في ليبيا، بما يعيد لها استقرارها وأمنها ويحمي وحدة أراضيها ويساعد على دحر الإرهاب الذي يهدد أمنها والأمن الدولي. وفي خضم الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها غالبية الدول العربية نتيجة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، وانخفاض أسعار